المقالة السادسة

معركة الأمية بين التعبئة والتسكع

حامد عمار

قرأت فى إحدى الصحف أن رئيس الهيئة العليا لمحو الأمية قد اغتبط كثيراً لما بلغه نبأ القضاء على الأمية فى أحد المواقع من محافظة ما، فلم يتوان عن الذهاب إلى ذلك الموقع ليشهد الانتصار الحاسم على العدو الأمى.

فلما اختبر مجموعة من الكبار ممن التحقوا ببرنامج المكافحة أفزعته الصدمة حين وجد أنهم لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا سيئاً، لم تمح أميتهم ولا يحزنون. وذكرنى هذا الخبر المحزن بما جرى مع قريب لى منذ أكثر من عشرة أعوام حين كان طالباً فى السنة الثالثة بكلية الطب وجاء يزورنى مزهواً يحمل شهادة فى يده تثبت أنه أتم بنجاح برنامج محو الأمية فى القرية. وجالت بخاطرى قصص كثيرة عهدتها على الراوى ـ أن شهادات محو الأمية قابلة للبيع بأسعار تتفاوت بين المحافظات، وبين أصحاب الحاجات، وإلحاح الضرورات.

وضعت تلك المشاهد فى مخيلتى جنباً إلى جنب مع ذلك الحدث القومى الرائع الذى نظمته اللجنة القومية للمرأة برئاسة السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية، وذلك فى موضوع المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، وما انتهت إليه محاوره من توجهات وتوصيات، لعل من بين أهمها ماارتبط بتعليم البنت ومكافحة أمية النساء، واعتبار ذلك عنصراً فعالاً فى تفعيل التنمية المطردة وتسريع معدلاتها. ومن الصدف

---

* نشر هذا المقال فى صحيفة بتاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٩٤.

الطيبة أن ينعقد فى الأسبوع الذى تلا انعقاد ذلك المؤتمر التعبوى الحاشد اجتماعان: أحدهما تحت رعاية السيد وزير التعليم لكبار المسئولين فى وزارات التعليم فى الدول العربية حول موضوع تعميم التعليم الإلزامى والقضاء على الأمية مع عام ٢٠٠٠، وذلك تحضيراً للمؤتمر التالى مباشرة والذى نظمته اليونسكو تحت رعاية رئيس الجمهورية لاتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التعليم للجميع، ملزمين وأميين مع نهاية هذا القرن.

ومن خلال هذه الفعاليات تتجسد الإرادة السياسية فى مصر لخوض معركة الأمية فى مختلف جبهاتها منذ أن أعلن رئيس الجمهورية اعتبار عقد التسعينيات عقداً لمحو أمية الكبار، ومنذ أن أصدر مجلس الشعب القانون رقم ٨ لعام ١٩٩١ لمكافحة الأمية بين الكبار للفئة العمرية ما بين ١٥ ـ ٣٥ سنة، تم تكوين الهيئة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٩٢. ومن الإنصاف أن يقال إن وزارة التعليم تبذل جهوداً حثيثة لسد منابع الأمية من خلال الاستيعاب الكامل للملزمين فى سن السادسة، فضلاً عن العمل على تعليم الأطفال الأميين فيما بين ٨ و١٤ سنة فى مدارس الفصل الواحد من خلال المشروع الذى ترعاه قرينة السيد رئيس الجمهورية.

لكن أحداث المعركة نحو النصر مازالت بطيئة ومتسكعة ويقع حمل الأمية بأثقاله وقيوده أكثر ما يقع على الإناث، حيث تمثل فئة الأميات حوالى ٦٢ فى المائة من مجمل أعداد الأميين، والذين تبلغ نسبتهم الإجمالية من فئة أعمار الكبار حوالى ٥٠ فى المائة حسب تعداد ١٩٨٦ « ولابد لنا من الالتفات إلى حقيقة هامة نغفلها عند قراءة بيانات التعداد، وتلك هى فئة من يقرءون ويكتبون فقط، فإذا أضفناها إلى الأميين ـ وهى كذلك بكل مقاييس التعلم ـ يصبح متوسط النسبة الكلية للأميين أعلى من ٦٥ فى المائة، وهى بالنسبة لكل من الجنسين أعلى فى الريف منها فى الحضر بمعدلات محفوظة، وهى فى محافظات الصعيد أعلى منها فى المحافظات الحضرية والوجه البحرى.

وباختصار يمكن القول بأن لدينا حوالى ٦ ملايين أمى من الذكور، وحوالى ١٣ مليونًا من الإناث. ويبدو التسكع فى مواجهة هذه المشكلة إذا أدركنا أن نسبة الأمية فى كوريا الجنوبية كانت قريبة من مثيلتها فى مصر فى أوائل الستينيات، لكن الأولى قد

أوشكت على القضاء عليها فى أننا مازلنا نرزح تحت ظلماتها ، وإذا استمرت معدلات التسكع لدينا على الوتيرة الحالية، فإن القرن الحادى والعشرين قد ينتصف دون أن نتغلب على تحدى الأمية وترسيخ مقومات مجتمع متعلم، ومن المأمول أن تكون توصيات المؤتمر القومى للمرأة حافزاً على التعبئة الحقيقية فى مجالات التنفيذ فى طول البلاد وعرضها ، وبخاصة فى مجال الكتلة الحرجة من أمية النساء.

وإذا كان القصور فى الموارد من بين أسباب التباطؤ فى الإنجاز، فإنه مما لا يقل أهمية عن ذلك أمران خطيران متشابكان فى دوافعهما: أولهما البعد الوطنى الأخلاقى المتصل بالأمانة والإخلاص والصدق فى تحمل مسئولية العمل فى هذه المعركة. ويعكس التصريح المخلص للسيد رئيس الهيئة العليا لمحو الأمية ما أقصده فى هذا البعد. وهو بعد طالما جعل القول مقام الفعل، والإعلام مقام الواقع والعيان، أما البعد الثانى فهو العنوان الصحفى الذى ورد تحته خبر تصريح رئيس الهيئة، وهو (الأمية للمنتفعين)، وهو ما يتطلب ترشيد الإنفاق وفاعلية الموارد المتاحة. والملاحظ أن نسبة ملحوظة من الإنفاق تذهب إلى المنتفعين بالمكافآت والحوافز من الأجهزة الإدارية الإشرافية والإعلامية والمهرجانية، على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية.

كذلك تستنزف عمليات الدراسات والبحوث والمؤتمرات قسطا محلوظا من الموارد التى كان ينبغى توجيهها لخط الإنتاج الأول فى تعليم وتعلم الأميين والأميات. وقد أتاحت معونات المنظمات الدولية فرصة للخبراء والمسئولين مجالا للانتفاع بما تقدمه من تلك المعونات . روى لى أحد الثقات أن إحدى الهيئات العليا قد حصلت على معونة لإعداد وتنفيذ بعض البرامج لمكافحة أمية النساء تقدر بأكثر من ٢ مليون جنيه مصرى. واستهدف مشروع المعونة إعداد مجموعة من كتب التعلم فى القراءة والحساب تتنوع مادتها بما يناسب مختلف البيئات، ووضع أدلة لتعليم الأميات، وتدريب المعلمات من وزارة التعليم، وخريجى الجامعات، والمتطوعات من النساء المتعلمات، وربط عمليات تعليم النساء باكتساب مهارات جديدة تدر دخلاً إضافياً للأسرة، وإعداد وإنتاج وسائل تعليمية، وعشرات من كتب القراءة لحديثى التعلم من النساء بما يثبت مهارات التعلم، ويقدم لهن مادة قرائية مفيدة وممتعة، أضف إلى ذلك إنتاج بعض الحلقات

التليفزيونية لتعليم النساء فى منازلهن تحضيراً لعمل مسلسل تليفزيونى كامل. وكان من المفروض أن يرتبط بهذا كله القيام باختيار مركز فى إحدى المحافظات للقضاء على الأمية فيه قضاء كاملاً، واستهدف المشروع القضاء على أمية حوالى (٢٠٠) ألف من النساء.

ومع أن تلك الهيئة كانت قد قطعت شوطاً فى إعداد آلاف من نسخ كتب تعلم القراءة والحساب وبرامج الثقافة العامة وغيرها من المطالب الفنية لمحو أمية النساء فى ذلك المشروع، وكان من المفروض أن تؤدى المعونة إلى استكمال الجهود السابقة،ـ مع ذلك فإن إغراءاتها جعلتها تهدر جهودها السابقة وتوجه مسيرتها ومجاملاتها إلى الإنفاق فى بحوث كبيرة من فئة نصف مليون جنيه، (علموية) حول برامج محو الأمية السائدة وتحديد العوائق التى تحول دون إقبال النساء على تلك البرامج، ودور الجمعيات الأهلية فى ذلك المجال. كذلك ينفق قدر من المعونة على إجراء فصول تجريبية للتعرف على أحسن البرامج والوسائل لتعليم النساء الأميات.

وقد علق الراوى على ذلك الهدر فى الموارد المحدودة لتعليم الأميات بقوله: ألم يتجمع لدينا منذ قرن ونصف من الزمان ما يكفى من المعلومات والخبرة عن محو أمية النساء. وهل مازلنا فى حاجة إلى تجارب؟ ويبدو أنك إذا أردت أن تتفادى المعالجة الجادة للموضوع فى الميدان، فعليك أن تلجأ إلى البحوث والتجارب فى الأذهان.

وعلى أية حال فقد أوردت هذا المثال للدلالة على الحاجة الماسة لترشيد العمل فى مجالات محو الأمية بصورة عامة، حتى نتمكن من إسراع الخطا، وأود أن أختم مقالى بمطلبين أعتبرهما من الأمور المعينة فى ذلك الاتجاه، وبخاصة فى تعليم النساء: أولهما متابعة توصيات المؤتمر القومى للمرأة فى مجال محو الأمية من خلال عقد (ورش عمل) لدراسة وإعداد مشروعات محددة تتطلبها مشروعات محو أمية النساء فى مختلف المحافظات، والتأكيد هنا على المشروعات المحددة التى يتبعها التنفيذ بعد أن أقر المؤتمر القومى التوجيهات والتوصيات العامة. وثانيهما العمل على إنتاج مسلسل تليفزيونى، وما يرتبط به من المعينات التعليمية والتوجيهات البشرية الإشراقية ؛ لكى تتمكن المرأة التى لا تسمح لها ظروفها بالالتحاق بفصول المكافحة أن تتعلم فى بيتها مع ما يقدم لها

من مساعدة فى التعلم عن طريق التليفزيون من الإخصائيات أو رائدات القرية ، كما أن مثل هذا المسلسل سوف يكون أداة هامة لتدريب المعلمين والمعلمات، بل ولاستخدامه فى الفصول ذاتها. ولعل جانبا من المعونات الدولية يخصص لهذا العمل المحدد والنافع ضمن أساليب محو الأمية بين النساء والممثلة للحجم الأكبر فى قطاع الأمية فى مصر.

تعليق

لقد عايش الكاتب مشكلة الأمية تاريخاً منذ بدايات الحركة الوطنية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع مصطفى كامل ومحمد فريد والمدارس الليلية لتعليم العمال، وامتداداً إلى قانون محو الأمية مع نهايات الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤ ، وانتهاء بقانون محو الأمية وتعلم الكبار عام ١٩٩١ . وتظل تلك الجهود ومواد القوانين والحملات هزيلة المردود، حيث تتزايد أعداد الأميين والأميات عاماً بعد عام مع تزايد النمو الطبيعى للسكان، ومع الفتور والتسكع فى مواجهة المشكلة باعتبارها معركة مع عدو داخلى يسهم فى صناعة التخلف وعجز جهود التقدم نحو الانطلاقة المطردة.

كذلك عايش الكاتب المشكلة منذ أكمل دراسته فى الخارج عام ١٩٥٢ معايشة عملية، فكراً وممارسة، من خلال البحث والتشخيص والمشاركة فى اللجان الفنية وتأليف الكتب لتعليم الأميين القراءة والكتابة والثقافة العامة، ولا تثار قضية من قضايا التنمية من ضعف الإنتاجية، إلى وفيات الأطفال، إلى تنظيم الأسرة، إلى الوعى السياسى، إلى التخلف التكنولوجى، إلى الإبداع الثقافى ـ إلا وتشتبك معها مشكلة الأمية من أبسط أبعادها فى الأمية الأبجدية إلى الوظيفية، إلى الحضارية ، انتهاء بالأمية التكنولوجية والكمبيوترية.

وفى مجال محو الأمية تتجلى الفجوة فى صورة من أبرز صورها بين الخطاب الرسمى والواقع المتحقق، بين الفكر والقول من ناحية وبين الفعل والإنجاز من ناحية أخرى. . وتتعرض برامج محو الأمية فى مجال التطبيق لجملة من الصعاب لعل من بينها ذلك البعد

الأخلاقى الذى جعل من الموارد المتاحة ـ مع محدوديتها ـ مجالاً للمجاملة، بل وللفساد والإفساد ، كما يشير المقال.

ويبدو أن تمويل الهيئات الدولية والأجنبية يفتح مجالاً خصباً للعبث بما يتاح لمحو الأمية من موارد محدودة، تظن المؤسسة المستقبلة للمعونة أنها تحصل على أموال يمكن التصرف فيها بحرية تخدم مصالح خاصة، طالما يمكن كتابة تقرير للهيئة المانحة يبرر إنفاق المعونة حسب بنود المشروع المتفق عليه... ولا رقيب ولا حسيب. وهكذا تداخلت أخلاقيات الانفتاح والمغانم الشخصية فى برامج محو الأمية لتزيدها بطئاً وتسكعا، وعلى حساب خدمة أولئك الفقراء.

والخلاصة أن أعداد الأميين والأميات تتزايد عاماً بعد عام فى مصر وفى أقطار الوطن العربى (انظر الملحق رقم ١)